

اللجنة المصرية المجرية: توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي و 5 مذكرات تفاهم في مجالات الاستثمار والزراعة والاتصالات والشباب والاعتماد بحضور 5 وزراء

د. سحر نصر تدعو الشركات المجرية إلى توسيع أنشطتها في مصر وضخ استثمارات جديدة والاستفادة من حوافز قانون الاستثمار.. والوزير المجرى يشيد بالإصلاحات الاقتصادية في مصر

الجانب المصري يقدم عرض ترويجي عن الفرص الاستثمارية للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس

عقدت الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية المجرية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، اليوم برئاسة الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي عن الجانب المصري، والسيد/ ليفنت مجبار، وزير الدولة للشئون البرلمانية عن الجانب المجرى.

وحضر عن الجانب المصري، كل من الدكتور هشام عرفات، وزير النقل، والدكتور عز الدين أبو ستيت، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، وممثلين عن الهيئة الاقتصادية لقناة السويس.

وعقد وزراء الاستثمار والتعاون الدولي والنقل والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشباب والرياضة، اجتماعا مع الوزير المجرى، خلال أعمال اللجنة حيث تم الاتفاق علي تكثيف التعاون بين البلدين خلال الفترة المقبلة.

وانتقدت اللجنة، على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفتح مجالات جديدة للتعاون للقطاع الخاص ورجال الأعمال من مصر والمجر، وعقد منتدى أعمال واستثمار مصري مجرى نهاية العام الجارى، كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي والفنى، و 5 مذكرات تفاهم في مجالات الاستثمار والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشباب والاعتماد.

وأكدت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، خلال كلمتها أن العلاقات الثنائية بين مصر والمجر علاقة استراتيجية وتاريخية، وقد تم تعزيزها بالزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، والتي توجت بالزيارتين الرئاسيتين للسيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي إلى المجر في يونيو 2015 وفي يوليو 2017 والزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المجرى فيكتور أوربان إلى مصر في يونيو 2016.

وذكرت الوزيرة، أن انعقاد هذه الدورة يأتي في إطار تقوية الشراكة بين البلدين وفتح سبل جديدة لمزيد من التعاون في مختلف المجالات والقطاعات، مشيرة إلى أهم القطاعات المصرية المساهمة في تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية، وهي الاستثمار والتجارة والصناعة، والبتترول والغاز، والصحة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية والري، الكهرباء والطاقة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإسكان، والثقافة، والإعلام، والطيران المدني، والشباب والرياضة.

وأكدت الوزيرة على إيمان القيادة السياسية بأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات، وتحسين مناخ الاستثمار، والتغلب على أي عقبات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشارت الوزيرة، إلى أن مصر عملت على تحسين بيئة الاعمال ومناخ الاستثمار ودعم المستثمرين، حيث تم اتخاذ عدة اجراءات لتسهيل الاستثمار، وإزالة حواجز البيروقراطية، لتمهيد الطريق لخلق مناخ استثماري سليم، وبيئة أعمال متطورة، مشيرة إلى قانون الاستثمار، والذي يتضمن العديد من الخدمات التي تساعد المستثمرين على تأسيس شركاتهم عبر الإنترنت، ومجموعة من الحوافز الجديدة للمستثمرين.

ودعت الوزيرة الشركات المجرية إلى توسيع أنشطتها في مصر من أجل تحقيق الاستفادة من الميزات التنافسية، وكذلك الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد، مشيرة إلى أن مصر حريصة على جذب المزيد من الاستثمارات المجرية والتي تبلغ نحو 41.4 مليون دولار في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والاتصالات والخدمات، حيث أن التعاون الاستثماري لم يصل بعد إلى مستوى العلاقات المتميزة بين البلدين مقارنة بالفرص الاستثمارية الكبيرة في مصر.

واختتمت الوزيرة كلمتها معربة عن املها في زيادة في حجم الاستثمارات بين البلدين، وإقامة مشروعات مشتركة بينهما، بالإضافة إلى تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص للدولتين لتوفير بيئة مواتية للعمل.

من جانبه، أشاد الوزير المجرى، بالإصلاحات الاقتصادية في مصر، مؤكدا حرص بلاده علي تعزيز العلاقات مع مصر في مختلف المجالات.

وخلال اجتماعات اللجنة، قامت الوزيرة والوزير المجرى، بالتوقيع على كل من بروتوكول الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية المجرية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، ومذكرة تفاهم في مجال الاستثمار، حيث تهدف المذكرة إلى تعزيز الاستثمارات الثنائية وتبادل المعلومات حول المبادرات الاستثمارية، والتأكد من إتاحتهم لمجتمعات الأعمال في كلا البلدين لتسهيل الاستثمار وتفعيل المشروعات المشتركة وتشجيع تبادل بعثات الأعمال والزيارات بغرض الاطلاع على تجارب وخبرات كل طرف في مجال تشجيع الاستثمار وخاصة في مجال الترويج للاستثمارات، وتنظيم اللقاءات التوافقية بين رجال الأعمال والشركات في البلدين بهدف دعم التواصل بين مصر والمجر.

وشهدت الدكتورة سحر نصر، توقيع 4 مذكرات تفاهم في مجالات الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والشباب والاعتماد، حيث قام بالتوقيع كل من الدكتور عز الدين أبو ستيت، وزير الزراعة، والوزير المجرى على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الزراعة، وتوقيع الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع الوزير المجرى، على مذكرة تفاهم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوقيع الدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، والوزير المجرى، على مذكرة تفاهم في مجال الشباب، وتوقيع المهندس هاني الدسوقي المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) والسيد/ ميكولوس ديفيس، رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد في المجر، على مذكرة تفاهم للتعاون بين الجانبين.

وعلى هامش اجتماعات اللجنة، قام الجانب المصري بتقديم عرض عن مزايا وفرص الاستثمار في مصر لجذب مزيد من الاستثمارات المجرية، وكذلك عرض ترويجي للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

